

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون

رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١

الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠٠٥/١٢/٢٠

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٦/٢/٦ ؛

قرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٣٠٢٩٥٠٠ ج

(فقط ثلاثة ملايين وتسعة وعشرون ألفاً وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية

مبلغ ١٩٧٨٩٢٢ ج (فقط مليون وتسعمائة وثمانية وسبعون ألفاً وتسعمائة واثنان وعشرون

جنيهاً لا غير) بفائض قدره مبلغ ١٠٥٠٥٧٨ ج (فقط مليون وخمسون ألفاً وخمسمائة

وثمانية وسبعون جنيهاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/٢/٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن